بعد الإقرار بوجود مسؤولية استثنائية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ورفض احتكارها من قِبل أي جهة أخرى نظراً لأن كل الجهات حاولت السيطرة على الشأن الفلسطيني ثم أثبتت تخليها عن مبدأ تحرير فلسطين في وقت الشدة، تتدفق مجموعة من الأسئلة عن تلك المسؤولية، مما يستدعي مقالات مثل هذه لتطرح الأسئلة، وترجّح بعض الإجابات. في المقام الأول لا أسعى لفرض الإجابات بل لحث الفلسطيني على التفكير بإطارها الصحيح بعيداً عن الإطار المتواكل.

للتسلسل الزمني والمنطقي في طرح الأسئلة نبدأ قبل الطوفان، لا نعود كثيراً بالزمن وإنما نبحث عن مفاصل معينة طرحت أسئلة لم يجبها أحد ولم تنل حقها من النقاش، ونسعى لتشخيص حالة الفلسطيني في الأردن خصوصاً. لذلك أظن أن الأردني أيضاً معني بمقالة كهذه. التشخيص في المقالة لا يعني التبرير ولا يسعى لوصف الحال والتوقف هناك، بل هو بمثابة رسم خلفية واقعية كي يتعامل المرء مع الأسئلة بعقلانية بعيداً عن اللوم المبني على التوقعات العجيبة، كي يباشر بتوقعات معقولة وأفعال مدروسة. كما أنه يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه التحديد وليس معنياً بتفاصيل داخلية للدول العربية التي لا تمت للقضية بصلة مباشرة.

ملاحظة سريعة، نظراً لطبيعة المقالة علي أن أفرّق في بعض المواضع بين الفلسطيني في الأردن وخارجها، وكذلك بين الأردني والفلسطيني، وأن أجمع بينهما في مواضع عدة. لذلك عندما استخدم وصف "المواطن الأردني" أو "المواطن في الأردن" فأنا أشير إلى الفلسطيني في الأردن والأردني على حد سواء.

### *أعراض الخمول قبل الطوفان*

يتطلب التحليل الشامل التعرض لجميع الظروف والعوامل، وذلك يتطلب مساحة تطول وتطول، لذا من الأنسب أن تركز المقالة على الظروف المحلية واحداً واحداً بعد ذكرٍ مقتضب لما تتعرض له مجموعات أكبر تشمل المجموعة التي نسعى لدراستها هنا. مثلاً هناك أثر التكنولوجيا وما تتيحه من أخبار مباشرة صادمة تفقد المرء صوابه وتفريغ افتراضي للمشاعر يقلل من إدراكنا لضرورة التحرك العملي، وهذا الأثر معقد لأن القول بترك النشاط على الإنترنت كلياً باطل، المطلوب هو ليس في تخفيف النشاط الافتراضي وإنما في تعزيز النشاط الواقعي. وتعزيز النشاط الواقعي بدوره يصطدم مع الطبيعة الصناعية-الرأسمالية للعالم، طبيعة الوظائف والرفاهية النابعة من تلك الطبيعة بذاتها تشكل عائقاً في وجه التحركات الإصلاحية أو الثورية. (لمعرفة المزيد عن هذه المسألة يمكن قراءة مقالة الضدية للتقنية في سلسلة الطواف في فلك الواقع)

هناك أيضاً طائفية مستشرية في المجتمعات المسلمة، والمواطنون في الأردن متشبعون بالطائفية دون اختلاطهم بمذاهب ثانية. لن تحاول السلسلة تفكيك الطائفية على مستوى الأمة لكن يجب تسليط الضوء على غرابة وخطورة انتشار الطائفية دون تعدد الطوائف في الأردن، لأن هذه الطائفية كما اتضح مؤخراً تُترجم إلى التموضع في الخندق الصهيوني وتصديق أكاذيب وخزعبلات صهيونية وتطبيعية عن تعدد المخاطر التي تتعرض لها الأردن أو تسهّل على البروباغندا الصهيونية في التغلغل وكتابة السردية. ويجب التنبه إلى أن انتشار الطائفية في الثقافة يجعلها سمة حتى لمن لا يكترثون كثيراً بالدين، لأنهم هم الآخرون يتعاملون مع نفس محصلة الأفكار والافتراضات مما يصنع ملحداً يكره الشيعة ويعمل على عقلنة الكره عكسياً.

علاوة على ما سبق نجد أيضاً مسائل ترتبط باللغة العربية والخواء المعنوي المعاصر في استخدامها وانخفاض القدرة التعبيرية عند العوام واختلالها عند المثقفين، هذه كلها مسألة ترتبط بالفصحى والعامية وهي مسألة مركبة من الصعب اختصارها. ومنها تنبثق مسائل ترتبط بالرابطة العروبية، فمن هم "العرب" سوى "المجموعة الناطقة بالعربية كلغة أولى"؟ الرابطة العروبية صارت مبهمة مع احتضار آخر حزب قومي عروبي (لمعرفة المزيد عن ازدواجية اللغة وتقاطعها مع التكنولوجيا يمكنك الاستماع لهذا الحوار).

أما عن الروابط الأكثر محلية لدينا آثار الثقافة العشائرية التي قد تميل إلى الاهتمام بالسمعة، أي بهيئة التحرك، أكثر من تلبيتها لنزعات داخلية فردية والأهداف الموضوعية، أي بمنطق التحرك وغائيته. هذه الثقافة انعكست جلياً في هذه الحرب بتركيز المواطن في الأردن على سمعته بدلاً من الالتفات إلى الأهداف التي خرج في مظاهرات ليهتف لها، وما جعل المظاهرات كافية في نظره. (لمعرفة المزيد عن نظرتي لمشكلة السمعة يمكنك قراءة مقالة عاريائيل وقراءة مقالة العنقاء تكره الشفاء من سلسلة الطواف).

كل هذه السمات والمسببات تجتمع لترسم الصورة القبيحة في يومنا، ولا يمكننا حرق الصورة دون تفكيك كل عامل وظرف وبيان بطلان الحجج التي تنمو من العادات والأفكار المسمومة، وكما هو واضح من المرور عليها، سيتطلب ذلك فلسفة عملاقة منهجية، سواء من فيلسوف مميز أو من مدارس فكرية لا يجب أن ننفي ضرورة بزوغ أعلامها من الرحم الفلسطيني وفي هذا السياق من الأردني أيضاً، كما أن هذه المعضلات تتعلق بالدوائر الكبرى لذا بالمجمل لا حاجة للبدء من الصفر، المطلوب هو حرق الجسور الباطلة التي بناها المفكرون العرب والتي أوصلتنا إلى هذه الحالة، فلسطينيون كانوا أم غير ذلك. دون تجاهل كل ما سبق نقول أن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، ونوجّه التركيز في هذه المقالة على أحد العوامل الخاصة بالأردن وهو عامل الهجرة، وكيف ينعكس هذا على الدولة وعلى القضية.

"اللهم هجرة"

عند الاقتراب المجهري يمكننا أن نبدأ بالنهج الحكومي في الأردن، وهو في عقد أو عقدين قبل الطوفان تميّز عن غيره من الدول بأنه لا يعتمد على القمع بقدر اعتماده على "التطفيش" أو بتشكيل القمع ليؤدي إلى التطفيش. دليل ذلك هو أن سقف حرية الرأي في الأردن أعلى من الدول الخليجية وبعض الدول المحيطة، وباستثناء خط أحمر عريض فوقه العائلة الهاشمية كان من الممكن أن تنتقد كل شيء تحته. ليس مستهجناً أن تناقش الأمور السياسية في جلسات محفوفة بالغرباء وأن تعبر عن آرائك علناً. هذا السقف انخفض مع قانون الجرائم الإلكترونية، وقد حالف الحظ الحكومة بكبحها للحريات عبر تمريرها للقانون قبل الطوفان ببضعة أشهر، مما منحها غطاءً قانونياً فضفاضاً. زمنياً كان هذا هو أقرب عَرَض من أعراض الخمول السياسي، لم يحصل تحرك جاد ضد القانون، ولم يكترث الشعب بما فيه الكفاية للتحرك واكتفى بالميمز.

هذا الخمول أحد التعبيرات عن حالة اللامبالاة العامة وأظن أن اللامبالاة هي أدق وصفٍ للمشهد الشعبي في الأردن. هناك مسببات لهذه الحالة، منها الافتراض الطبيعي بأن كمّا معتبراً من حياة المواطن قد تمضي خارج الدولة، بمعنى آخر، عند الكثيرين حلمٌ بالهجرة، بصورتها الكاملة أو المجتزئة. هناك الهجرة للحصول على جنسية أجنبية والعيش في تلك الدول والعودة فقط في الأعياد والمناسبات والأصياف أو لاحقاً بعد إنجاب الأولاد أو بسبب الحنين للوطن، الوجهة تعتمد بشكل أساسي على الأقارب السابقين إلى تلك الدول وعلى سهولة إجراءات الهجرة وعلى قرارات فردية، الولايات المتحدة وكندا مثال على وجهات الهجرة الكلية. وهناك ظاهرة السفر من أجل الرزق وهذا السفر يعني في الكثير من الأحيان قضاء سنوات عدة أو ربما حياة كاملة في تلك الدول، وتعتبر الخليج وجهة كبيرة لهذه "الهجرة الوظيفية"، خصوصاً للتخصصات الهندسية وغيرها، بينما تستقطب الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الأطباء.

جواز السفر الأردني ليس أقوى جواز سفر في العالم، فهو يتذبذب بترتيبه لكنه في أحسن أحواله لا يقترب من رتبة أفضل ثمانين جواز في العالم، ومع ذلك هو من أقوى الجوازات بالنسبة لمحيطه الشامي. وعلاقة الحكومة الأردنية مع الحكومات الغربية والخليجية علاقة جيدة تسهّل انتقال الرعايا الأردنيين إلى العديد من الدول دون التعرض لمضايقات وتضيقات استثنائية. ولفترة مديدة لا أعلم إن انقطعت بعد، كان النظام التعليم العالي في الأردن مميزاً مما يؤهل الخريجين لمثل هذه الهجرات، وفي هذا التأهيل لمحة ثانية عن عقلية "التطفيش" حيث لا تعمل الجامعات على تخريج فئة تكترث بالمكوث في الدولة والعمل على تحسينها وتتناسب مع المتطلبات الصناعية المحلية، وإنما تعمل المنظومة على فرض ضمني بأن الكثيرين سيعملون خارجاً. كل هذا يعني أن المواطن الأردني يملك القدرة على التنقل أكثر من المواطنين في محيطه، وهو تنقل تشجعه الثقافة والظروف.

هذه ليست وجهة نظر وإنما حقائق، أما المزعم الذي يمكننا الجدال فيه هو زعمي بأن الهجرة بهذا الشكل هي أحد العوامل التي تجعل المواطن الأردني المسافر أو المهاجر لا يبالي كثيراً عندما تسوء الأحوال في دولته، فهو يعيش في دولة أخرى وربما يتأثر بسياسات تلك الدولة أكثر من سياسات دولته. إذا اعترض أحدهم على المزعم عليه أن يوضح ما هو أثر عقلية الهجرة السائدة إن لم يكن كما زعمت أو كيف يمكننا أن نتحدث دون التعاطي مع هذه الحقيقة.

ما سبق لا يعني أن الرغبة بالهجرة هي رغبة خاصة بالمجتمع الأردني وإنما أنها رغبة تعني شيئاً مميزاً في الأردن، لتشخيصها في عالم ما قبل الطوفان لا نقطعها عن حالة العالم الذي شهد أكبر موجات نزوح في العقد السابق. وبينما كان النقاش الأساسي حول الثورات في العالم العربي، أثارت موجات النزوح إحدى نقاط الجدل الأساسية في العالم الغربي، وكانت موجات الهجرة التي تدفقت بعد تزعزع الاستقرار في ليبيا وسوريا موجات جماعية لا تقتصر على المواطنين في الدول المتزعزعة بعينها.

المميز هو أن الأردن لا تعاني مما تعاني منه معظم الدول التي باتت تنزف سكانها، فهي ليست تحت عقوبات اقتصادية مثل إيران، لا حروب أهلية تمزقها مثل سوريا أو احتلال عسكري غاشم مثل العراق أو أفغانستان أو عصابات متوحشة متفوقة على أجهزة الدولة مثل المكسيك أو نزاعات محلية مثل الدول الأفريقية، ولا يعاني الشعب من قمع لا يطاق. هناك أيضاً ما يعرف بالمهاجرين الاقتصاديين وقد شكلوا نسبة جيدة من موجات الهجرة المذكورة، للدقة يجب أن نفرّق بين الهجرة الاقتصادية التي قد تعني الهجرة مطلقاً والهجرة "الوظيفية" المؤقتة حتى لو طال أمدها. هذا كله مؤشر على أن الرغبة بالهجرة الكلية أو الجزئية من الأردن تنبع من أسباب اقتصادية ومعيشية.

الهدف من تسليط الضوء على هذه الظاهرة هو الإشارة إلى أن المواطن الأردني لا يشعر بضرورة فائقة لتحسين أوضاع دولته، والقدرة على الهجرة لا تحيّد فقط أولئك الذين غادروا فهم ليسوا الأغلبية الساحقة، لكنها تساهم في خمول شرائح مختلفة من غير المهاجرين أو المسافرين عن طريقين، الأول هو الدعم المادي (المتزايد كل سنة) والذي يرسله المهاجرون الاقتصاديون أو الوظيفيون إلى أهاليهم مما يُمَكِّنُ العائلة من تحمل الظروف الاقتصادية والتعايش مع السياسات الاقتصادية العجيبة وتجاهل شائعات الفساد وما إلى ذلك، وهذا ينطبق على كل الطبقات ولا يؤخذ الكلام على محمل تحمّل الصعوبات بل أيضاً يعني أن العائلات الثرية أو في الطبقة المتوسطة تزداد سيولتها ولا تشعر بضرورة تغيرات جذرية، باختصار صمام الهجرة ينفّس الضغط لذا لا توجد حاجة ماسة أو عاجلة إلى تحسين الأوضاع.

الشريحة الثانية هي شريحة الحالمين بالهجرة، لا حاجة لأن يهاجروا فعلاً كي تخمد الحاجة للتغيير، الحلم يكفي لشحذ القدرة على الصبر، فهو يصب تركيزه في تقديمه على طلب للهجرة أو لجامعة أو وظيفة في الخارج أو أن يترك الاحتمالية تجول في باله، وبين تلقيه الرفض وبحثه عن الوجهات اللاحقة وتقديمه للمزيد من الطلبات لا يجد داعياً لأن يَصُبَّ أي جهدٍ في تحسين الأوضاع داخلياً كما لا يملك وقتاً لذلك، كما أنه سيحرص في هذه الأثناء على عدم خرق قانون كي يتمكن من استخراج ورقة عدم المحكومية المطلوبة للتأشيرة. وبهذا لا أعني أنه من السيء احترام الناس للقانون لكن حتماً من السيء تفاديهم لأي احتكاك من وجهة نظر حراكية أو إصلاحية.

الجانب الآخر من ضرر الهجرة سواء كانت مطلقة أو وظيفية يتعلق بالوجهة، لاحظ أن الثلاثي الخليجي المَرِح (السعودية، قطر، الإمارات) قد شحذوا الخناجر وباتوا يطعنون القضية الفلسطينية في ظهرها وفي صدرها، وبما أن الشتات الفلسطيني لا ينتظم تحت راية واحدة أو رايات متعددة تضع القضية الفلسطينية أولوية لها، فإن العلاقة مع هذه الدول لم يتم مراجعتها بشكل جدي. وكيف لذلك أن يحصل إذا كان كل فلسطيني في الأردن مثله كمثل الأردني يسعى للذهاب إلى تلك الدول.

من الضروري جداً أن نتنبه إلى أن هذا الأمر كان في السابق طبيعياً، فقد كانت هناك روابط الإسلام والعروبة واللغة، وكان الأنس معها قائم على فرضية أن هذه الدول وإن لم تحارب الكيان فهي على الأقل لا تناصره ضد الفلسطينيين، في أسوأ أحوالها هي جشعة تسعى للتعامل الاقتصادي معه (في مقالة تمييع التطبيع أشرت إلى أن التطبيع الاقتصادي هو ليس مرحلة نهائية وإنما خطوة في الطريق نحو التطبيع المطلق وهو ما لم يكن في الحسبان سابقاً). ببساطة هذه الدول كانت وجهات مألوفة لأنها لم تجاهر بتحالفها مع الكيان الصهيوني.

لذلك لا أرى داعياً لجلد الذات في الشتات بسبب التعامل مع هذه الدول وفق ما أظهرت سابقاً. ما حصل هو اختلال الموازين مؤخراً، إذ بدلت هذه الدول سياساتها بشكل أو بآخر وأظهرت ما أبطنت. موقع الملامة الصحيح هو في الفشل في التعامل مع هذا التحوّل، الخطأ الجسيم الذي ارتكبه الشتات هو في انعدام حوارٍ فلسطيني-فلسطيني للتعامل مع هذا الاختلال. والمشكلة أن هذا الحوار صعب لأن المفكرين والمثقفين الفلسطينيين عالقين في هذه الحلقة، فكيف لمن يعمل في أيٍ من تلك الدول أن يصرّح بهذه المشكلة؟

ما حصل هو أن الفلسطيني كما ذكرنا في مقالة سابقة وبشكل تلقائي مال إلى المجموعات اللاتي على مقربة منه، بمعنى آخر لأن الفلسطيني عندما يذهب إلى أيٍ من هذه الدول لا يحمل معه عقلية صهيونية تخريبية وإنما ينتهي به المطاف بالتعاون مع أبناء هذه الدولة. في أكثر الحالات تطرفاً يخدم سياسات تلك الدول بطريقة تقوّض القضية لكن الأغلبية لا تندرج تحت هذه الحالة وهذه القذارة محصورة بقادة الرأي أو الاستخباراتيين، أما الأغلبية فهي تذهب ببساطة لأن الظروف المعيشية في الأردن لا تدعو للبقاء، فهي تلفظ أبناءها الأردنيين قبل الفلسطينيين.

## المحصلة

ما حصل في العقد قبيل الطوفان هو أن انقلاباً خليجياً صارخاً على القضية الفلسطينية وقع، ولم يتمكن الفلسطينيون بعد من استيعاب هذا الانقلاب والتعاطي معه بشيء سوى الإنكار في القول أو في القلب، وبما أن كل الدول المذكورة فيها مجموعة من الفلسطينيين، فهم بالعادة سيركزون في نقدهم على الدول المجاورة بدلاً من الدول التي هم فيها لأنها دول لا تملك أدنى صورة من حرية التعبير، ولأن الصدمة تركتهم في حالة من إنكار لحجم الخسارة وكذلك لأن بعض المعارك الآمنة أو التي تزيفها الظروف المذكورة في مطلع المقالة، مثلاً يتيح المزيج بين التكنولوجيا التي تمسح الجغرافيا واللغة العربية التي تشمل الجميع المجالَ للجميع وللفلسطيني معهم بأن يتحدث كما لو أنه في موقع مختلف عن موقعه، فيظن أنه في نقده لدولة ثانية يؤدي دورَه ويكتفي بذلك. وبتركيزهم النقدي هذا يخدمون النزاعات الخليجية-الخليجية، ويكرّس كل واحد فيهم تواجده في دولة دون الثانية، مما يجعل المحصلة للمتجهات صفرية ويطبّع حياتياً مع المطبعين.

لاحظ مثلاً أن الفلسطينيين العاملين في قطر ينتقدون سياسات الإمارات نقداً لاذعاً بينما يغضون الطرف عن سياسات قطر المسيئة للقضية، وفي المقابل لا يجرؤ الفلسطينيون في السعودية أو الإمارات على الحديث الفعّال بالأوضاع السياسية، وعندما أقول كل هذا لا أعني ذم الفلسطينيين، بالعكس ما أريد الوصول إليه هو أن هذه المجموعة في مأزق عنوانه الشتات مما يعظّم من مشاكل يتعرض لها كل البشر. الشتات في أي دولة غير دولتهم لا قدرة حقيقية لهم على التعبير الصريح والكامل عن أنفسهم، ما يضطرهم إلى التماهي مع السياسات أو إنكارها في القلب دون حول ولا قوة. ولذلك أرجو من أي فلسطيني في الشتات أن يتأمل الحال بدلاً من أن يهرب إلى حلول قاصرة وجاهزة، كما أدعوه إلى أن يفكر مرتين قبل أن يصب غضبه على من اختار تلك الدول، لأن هذا الاختيار حصل بتسلسل طبيعي، فأغلب الفلسطينيين في الخارج هم في الأردن وأغلب من هم في الأردن يحلمون بالخروج منها.

للتأكيد على هذه النقطة علينا أن نستوعب أننا عندما نشير إلى قرار أي فلسطيني في الشتات فنحن نشير أولاً وأخيراً على اضطراره للعيش خارج أرضه المحتلة، **وعندما نشير إلى الأجيال الحالية فنحن نتحدث عن أجيال لم تعش وأمامها القدرة للانتساب إلى أحزاب فلسطينية**. قرار العيش في دولة دون أخرى ليس قراراً سهلاً، وأنا أعلم أن الطوفان دفع بعض الفلسطينيين لإعادة النظر بعلاقاتهم مع

الدول المختلفة خصوصاً الدول الغربية، علي أن أشير إلى أن التعامل الصادق مع مشكلة الشتات يتطلب تعاملاً صادقاً مع سؤال العلاقة مع الدول العربية التطبيعية أيضاً، واللوم بالدرجة الأولى لا يجوز أن يقع على مجموعة اتفق العالم على إبادتها، هو على كل تلك المجموعات التي استرخصت دمها، لكن إذا أرادت هذه المجموعة أن تنجو عليها أن تغيّر في سلوكها بما يتوافق مع المرحلة فإن لم تفعل فهي قد جنت فعلاً على نفسها، لا بسبب جرمها وإنما لسذاجتها وثقتها العمياء بالأنوان الكبرى.

الأمر يختلف في الأردن ولكن التدقيق به بحاجة إلى مقالة منفصلة، في هذه المقالة تكفي الإشارة إلى أن الفلسطيني في الأردن ليس الاستثناء، فهو مثل الأردني يميل إلى نافذة الهجرة، قد يكون الفرق بينهما هو أن الفلسطيني في أي مكان كان يبقى شتاتاً بينما للأردني حق وقدرة أفضل على البقاء في دولته، لكنه فرق جانبي في موضوعنا، هذا الميول للهجرة يعود بالضرر على المواطن الأردني أيّاً كان.

## ما الحل؟

أظن أن إشكالية الهجرة بهذه الصياغة يمكن حلها بطريقتين، الأول هو في ترسيخ ثقافة ترفضها وتعيبها، هذا الحل صعب بكل تأكيد لكن لا أدري كيف يمكن لأي أردني أن يعتبره مستحيلاً ويحافظ على هويته وصفته الأردنية؟ كيف ينتمي المرء لأرضٍ إذا كانت ثقافته وسلوك قومه يشجعان على تركها؟ لا أريد التكلم بالنيابة عن الأردنيين فهم أدرى بظروفهم لكن أثر هذه المشكلة واقعة عليهم وعلى الفلسطينيين بالتساوي حتى لو كان خروج الفلسطيني من الأردن لا يحمل نفس الذنب والتنكر للهوية، فالفلسطيني في الأردن هو أصلاً مستبعد عن أرضه.

المشكلة من وجهة نظر فلسطينية هي في ابتعاده عن الأردن لأن ذلك يعني اتساع المسافة بينه وبين أرضه التاريخية، وهذا يقلل من قدرته على الإسناد الذي اتضحت ضرورته القصوى. وحتى لو ظن أنه قادر على الإسناد من خارج الأردن فهو -كما وضحت المقالة- عبر هجرته يساهم في الخمول السياسي في الأردن مما يسمح للسياسات التطبيعية في السير على قدم وساق في جغرافيا حساسة للقضية.

الحل الثاني هو عصير الليمون، إذا كانت الظروف تعطي المواطن الأردني الليمون الحامض، عليه أن يستفيد منه بدلاً من البطر. بهذا أعني أن هناك فوائد جمة في الهجرة وفرص معينة يمكن للمواطن الأردني أن يستغلها، في السياق السياسي يستطيع المواطن الأردني استغلال حريات الرأي في الدول التي هاجر إليها ليحسّن ظروف شعبه، يمكنه تحريك ملفات إنسانية إذا بالغت الحكومة في قمع المعارضين، كما يمكنه تسليط الضوء على بعض القضايا دون الخوف المفرط على تزعزع استقراره الفردي والذي يبدو أنه أهم شيء عند المواطن الأردني.

بالنسبة للفلسطيني يجب القول وبكل صراحة أن النزوح الأول من براثن الاحتلال الغاشم لا عيب فيه، كم فلسطيني اضطر للنزوح من غزة في هذه الحرب، من السهل اكتشاف اللؤم في لومهم على ذلك، وقياساً عليه ندرك كم اللؤم لو لمنا اللاجئين في النكبة أو النكسة. لكن أي تحرك بعد ذلك لا يمكن تبريره أو التسامح معه، الهروب المتكرر خرج عن نطاق الحاجة للنجاة وصار بحثاً عن الرفاهية وتملصاً من المسؤولية الاستثنائية.

هذه الحقيقة التطبيعية ليست تاريخية وإنما حديثة فرضتها الدول العربية بتطبيعها الفظ، وفرضها العرب بتهشيم الروابط العروبية في حربهم على سوريا. في سياق الطوفان اكتشف الشتات متأخراً أن سكوته في الأعوام القليلة بعد التطبيع أنه أمام مسؤولية للضغط المباشر على الكيان من الخارج، وأن الأردن بسبب قربها الجغرافي مفتاح لهذا الضغط، والحل يجب أن يتحرك في هذا الاتجاه بطريقٍ يستغل هذا النمط من الهجرة، أولاً لا داعي للفلسطينيين في دول الخليج أن يتحولوا إلى خطباء للمقاومة لكن قدرتهم المادية هي ما يجب أن تتسخر في خدمة القضية وبطرقٍ ذكية، هناك أسرى فلسطينيين بحاجة إلى دفع غرامات على سبيل المثال، يجب أن يتآزر الجميع ولا يمكن لفلسطيني في الشتات أن يزعم أنه فلسطيني دون أن يترجم ذلك بعمل استثنائي يفوق أي عمل يقدمه الآخرون.

ثانياً لنلاحظ أن التشتت عندما يرتبط بجانب التضاد مع الفوقية الصهيونية يعني أن الفلسطيني في أي دولة قد يتحدث في بعض الأحيان كما لو أنه من ذلك الدولة أكثر من منطلق فلسطيني، وهذا لا يروق لفلسطينيين في دولٍ مختلفة لكنهم هم أيضاً يتحدثون بنفس النَفس، وبما أن الفلسطيني يحلم بإقامة دولته عليه أن يتذكر قداسة الجغرافيا وأثرها على البشر وأننا لسنا الاستثناء، لذلك بدلاً من صب غضبه على الفلسطينيين لأنهم يتحدثون بلغة أقوام غيرهم يجب أن يتعزز الحوار بشيء من الغائية نحو العودة إلى طبيعة الشعب الحريص على نفسه بدلاً من أن تتراشق الاتهامات كما لو أنها بين أبناء شعوبٍ مختلفة.